التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية من منظور قانوني

د.حاتم غائب سعيد

مدرس القانون التجاري

جامعة الفلوجة / كلية القانون

المقدمة

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح الاقتصادي العالمي ، فتحرير التجارة يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، عن طريق اللجوء نحو الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية الإقليمية أو الدولية لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية من خلال النشاط التجاري الذي شهد تطوراً كبيراً عبر الزمن ، فقد شهدت التجارة الدولية نمواً متسارعاً بفضل اتخاذ اغلب الدول منهج التعاون والتكامل بينها والاندماج في النظم التجارية الدولية ، عن طريق تبني سياسات تجارية مناسبة تهدف للتحرير التجاري وإزالة كل التحديات والحواجز والعوائق التي تقع في طريق حرية التجارة ، وتجنب النزعة الانعزالية التي أدت إلى أزمة الكساد الكبير، وتعزز هذا الدور بعقد الاتفاقيات الدولية التجارية، وكذلك عن طريق الدور الفعال الذي قامت به منظمة التجارة الدولية، مما يعني أن للسياسات التجارية اتجاهين مختلفين لقيادة التجارة أحدها نحو التحرير والآخر نحو التقييد واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي.

أولاً- أهمية البحث

تأتى أهمية الدراسة من أهمية السياسة التجارية ذاتها ، كونها أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية ، والاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية ولهذا كلما كانت السياسة التجارية ملائمة وفعالة تحققت التنمية الاقتصادية ، فالعلاقة بين التبادل التجاري وبين التقدم الاقتصادي من العلاقات المتشابكة المثيرة للاهتمام كونها علاقة تبادلية ، فانتعاش القطاع التجاري لبلد ما يساعد على انتعاش التنمية الاقتصادية فيه ، بينما تؤثر التقلبات الاقتصادية بشكل سلبي في كمية التجارة الدولية ، ومدى استعدادها للتكيف مع العالم الخارجي.

ثانياً-مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في البحث والتحري عن مدى إمكانية التجارة في التنمية الاقتصادية من عدمه، وبيان دور القطاع التجاري في التنمية الاقتصادية ، وما هي قدرة الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، مع تأمين جوانب العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد العملية التنموية والذي يكون من خلال خلق التوازن بين العملية السياسية والتنمية الاقتصادية ، وهذا ما يستوجب ترسيخ بيئة استثمارية اقتصادية مدعومة بتشريعات فعالة تساعد في تحقيق التقدم في القطاع التجاري والذي ينعكس على التنمية الاقتصادية.

ثانياً-أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق النتائج التالية :

١- التعريف بدور التجارة في إحداث التنمية الاقتصادية ، وكيفية تحليل وتقييم السياسة التجارية في العراق.

٢- بيان طبيعة العلاقة القانونية التي تربط العملية التجارية بالتنمية الاقتصادية.

٣- السبل القانونية الكفيلة للقضاء على التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.

رابعاً-منهجية البحث

لقد قمت بهذا البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي ؛ لاقترابه من طبيعة الموضوع ، من خلال جمع المعلومات والبيانات والمعطيات وتحليلها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

خامساً-خطة البحث

تناولت في هذا البحث التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية في مبحثين يسبقها مطلب تمهيدي تناولت فيه ماهية التجارة وتعريف التجارة والتنمية الاقتصادية ، إما المبحث الأول فقد خصصته للتجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية ، وتناولت في المطلب ألأول:اثر التجارة في التنمية الاقتصادية ، إما المطلب الثاني فتركزت الدراسة فيه حول خصائص التجارة والسياسة الناجحة في إدارتها وأثرها في التنمية الاقتصادية ، إما المبحث الثاني فتناولت فيه أهداف وتحديات التنمية الاقتصادية في مطلبين :الأول حول أهداف التنمية الاقتصادية والمطلب الثاني: التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية وقد أنهيت البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها بالإضافة إلى جملة من التوصيات والتي رايتها ضرورية لذلك.

المطلب التمهيدي
ماهية التجارة والتنمية الاقتصادية

تسعى البلدان النامية بمختلف الوسائل والسبل لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء من خلال تنشيط التبادل التجاري الملائم أو تشجيع الاستثمار (العام والخاص) أو تنويع بنية الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي ، ونظراً لأهمية ودور القطاع التجاري في عملية التنمية، فإن هذه البلدان ومنها العراق تعتمد الاستراتيجيات والخطط التنموية وتحديد السياسات التجارية الملائمة ، ولأهمية السياسات المذكورة فإن البحث هنا سيركز على تحليل ومناقشة وتقييم الجوانب المختلفة للسياسة التجارية سواء الايجابية منها أو السلبية في ظل البيئة الاقتصادية والتجارية العالمية السائدة والتجارب السابقة للبلدان المختلفة ، ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع فسوف نقسمه إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: ماهية التجارة وتعريفها ومقوماتها

لغرض الإحاطة بهذا الموضوع فسوف نتناوله بالنقاط التالية:

أولاً–ماهية التجارة

تعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول،نظراً لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج ، إذ تعتبر السبيل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه لدول،إلا أنها كانت الحل المناسب للدول التي كانت تنتج سلعاً وبضائع لغرض التصدير أو خدمات وتبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا

تستطيع إنتاجها بسبب عدم توفرها للمواد الأولية أو كانت أي تكاليفها مرتفعة ، فأصبحت التجارة الدولية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول ، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والبضائع الخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تختص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة،وهنا يبرز دور التجارة من خلال الاستيراد[١].

ثانيا–تعريف التجارة

التجارة هي نشاط اقتصادي يقوم على أساس ربط الصلة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك[٢] ، ويتضمن هذا النشاط مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة تجميع المواد المراد تصديرها من المنتجين ومرحلة توزيعها على المستهلكين ، فينتج عنها عمليات التبادل التجاري على عدة مستويات قبل وصولها للمستهلك ، وهي على عدة أنواع منها التجارة الخارجية بين الدول والتجارة الداخلية داخل حدود الدولة الواحدة ، وقد تكون التجارة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً ، وهناك تجار بشكل كبير يطلق عليهم تجار الجملة وهناك تجار نصف جملة أو التجار المتجولون[٣] ، وهناك نوع أخر من التجارة يطلق عليه التجارة الالكترونية ، وهي تبادل طوعي للسلع والبضائع أو

١– محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، ١٩٩٣ ، ص١٢ .

٢– علي محمد أحمد أبو العز ، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي ، ط ، دار النفائس ، الأردن ، ٢٠٠٨م ، ص٣٦.

٣– د.باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، النظرية العامة –التاجر–العقود التجارية– العمليات المصرفية–القطاع التجاري الاشتراكي ، دار السنهوري ، بغداد ٢٠١٥/ص٦٥.

الخدمات أو كلا الأمرين معاً،ومن الممكن أن يتم هذا التبادل بين طرفين وهنا تسمى تجارة ثنائية، أو يتم بين أكثر من طرفين وتسمى تجارة متعددة، ومع التطورات التي شهدتها الحضارة الإنسانية تطورت معها التجارة شيئاً فشيئاً، بحيث تم اختراع المال لتسهيل عملية التبادل وتوسع نطاق التجارة بحيث أصبحت تتم بين دولتين أو أكثر،ليظهر مفهوم التجارة الدولية، والتي لعبت دوراً هاماً في اقتصاد الدول[١] .

ثالثا:مقومات التجارة

يحتاج القطاع التجاري لمقومات عديدة: أهمها: إنتاج السلع والبضائع والخدمات والمراد تسويقها مثل مواد زراعية–صناعية–خدمات–استخراج مواد أولية...الخ كذلك توفير وسائل النقل والمواصلات والتوزيع ووجود أسواق لتصريف المنتجات ومحلات للتواصل مع المستهلكين وطالبي الخدمات ؛ لازدهار عملية الاستهلاك في القطاع التجاري والخدمات، لابد من توفير قاعدة استهلاكية واسعة تتكون أساسا من كثرة عدد السكان وارتفاع مستواهم المعيشي ووجود حوافز مشجعة كالترويج عن المنتجات والإعلان عنها ، ويجب تقديمها في وقت إنتاجها من خلال التبادل التجاري[٢] .

١– وهنا التجارة تشمل أنواع مختلفة من الصفقات وهي١– تقديم خدمات الانترنت. ٢– التسليم الإلكتروني للخدمات أي تسليم صفقات المنتجات الخدمية للمستهلك في شكل معلومات رقمية. ٣– استخدام الانترنت كقناة لتوزيع الخدمات وعن طريقها يتم شراء سلع عبر الشبكة و يتم تسليمها بعد ذلك للمستهلك في شكل غير إلكتروني .انظر د/ مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية – دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٢.

٢– د.مصطفى عبدالقادر ، تسويق السياسة والخدمات ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١،بيروت ،٢٠٠٢، ص٨٣.

الفرع الثاني : مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية

سوف نتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وتعريفها في النقاط التالية:

أولاً–مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال ، والتنمية الاقتصادية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية ، على اثر بعض بعض المشاكل الاجتماعية البارزة والتي دفعت بدول العالم إلى بذل جهود جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها الاقتصادية وتحسين أحوالها المادية ، وبناء على ذلك ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتجاري وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد الوطني وازدهار القطاعات[١] .

ثانياً–تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية ، لكي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد ، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة في مختلف القطاعات (الصناعي–الزراعي–التجاري–الاستثماري–الخدمي...الخ) ، والتي تؤدي إلى

١– صالح صالحي ، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفجر للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص٨٨.

تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج الذي ينتج عن تفاعل بين ثلاثة أنظمة : نظام سياسي ونظام اقتصادي ونظام اجتماعي[١].

المبحث الأول

التجارة وأثرها على التنمية الاقتصادية

للتجارة أثر مهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث تساهم مساهمه فعالة في تحديد المعالم الرئيسة للبنيان الاقتصادي ، وإيجاد التوازن والترابط العضوي بين كافة القطاعات وبالتالي استعداد هذه البلدان القيام بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية (كالأسواق المشتركة–مجالس التعاون–منظمة التجارة الحرة–اتحاد كمركي–اتحاد اقتصادي .... الخ) ضمن شروط محددة لغرض الوصول إلى أفضل تنمية اقتصادية للدول الداخلة ضمن هذه التكتلات الاقتصادية(٢) وأصبح موضوع التبادل التجاري يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي ، وان الحكومات لن تدخر جهداً في تعزيز الحريات الأساسية المعترف بها دولياً بما في ذلك الحق في التنمية الاقتصادية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجودة السياسة الاقتصادية ، وان إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية أمراً لا يمكن فصله عن نوعية الحكم التي تؤثر

١– عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ ، ص ١٧.

٢– التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١١ ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، نيسان٢٠١٢ ، ص١.

بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي[١] ، ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع سوف نقسمه إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول
أثر التجارة في التنمية الاقتصادية

يبحث القطاع التجاري في كيفية إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة المتعددة والمتزايدة من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية المتوفرة ، ويتم ذلك من خلال مجموعة القواعد القانونية التي تنظم نشاط الإفراد التجاري ، وطرق سعيهم لإشباع حاجات الإنسان الأساسية أولاً ، والكمالية ثانياً ، ومن هذا المنطلق نلاحظ وجود علاقة متبادلة ووثيقة بين التجارة والاقتصاد والقانون ، ويقع على عاتق التجار احترام وتطبيق القواعد القانونية التي تنظم نشاطهم التجاري ، مقابل هذا التطبيق ينبغي وضع قواعد القانون من قبل السلطة التشريعية في ضوء الظروف الاقتصادية للمجتمع لكي يسهل تطبيقها لأنها ولدت من خلال الحاجة المباشرة لها[٢] ، ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع فسوف نقسمه إلى الفرعين التالين:

الفرع الأول: علاقة التجارة بالتنمية الاقتصادية وطبيعة الإعمال التجارية

لغرض توضيح علاقة التجارة بالاقتصاد وطبيعة الإعمال التجارية فسوف نتناوله بالنقاط التالية:

١- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص٩٦.

٢- د.محمد القليوبي ، القانون التجاري(المبادئ العامة-الشركات التجارية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، دون سنة طبع ، ص٣.

أولاً–علاقة التجارة بالتنمية الاقتصادية

تقوم التجارة على الصادرات والواردات وتخفيض الرسوم والضرائب على التبادل السلعي وإلغاء القيود المحددة للتجارة كما يتطلب إلغاء دور الدولة في القطاع الخاص ومنحه المزيد من الحوافز[١] ، حيث تتكون التجارة في مفهومها الاقتصادي من عدة عناصر ومن هذه العناصر الهامة هو العرض والطلب والمردود المادي متمثل بكسب المال ونوعية السلعة المستخدمة لتحقيق المنفعة ، من خلال التبادل التجاري وتحقيق المنفعة المتبادلة أو شراء مجموعة سلع ومحاولة بيعها لآخرين بثمن أعلى من ثمن الشراء وتحقيق نسبة ربح للبائع وتلبية متطلبات الإفراد،الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية [٢].

وتختلف علاقة التجارة بالتنمية الاقتصادية من دولة لأخرى من خلال اختلاف مفهومها في التشريعات المختلفة فما يوصف بأنه تجاري في بعض الدول لا يكون كذلك في دول أخرى ، ولذلك فقد نظمت الدول قوانين التجارة والاقتصاد تبعاً لرؤيتها الخاصة بها ولسياساتها التي تنتهجها ، كما يختلف كذلك مفهوم التاجر في كل دولة تبعاً لنفس التشريعات وقد يكون التاجر فرد أو شركة كما يختلف التاجر العادي عن الشريك عن صاحب المشروع التجاري أو المهنة التجارية بالاحتراف وغيرها[٣] ، وتختلف أنواع التجارة من حيث التجارة الخارجية والتجارة الداخلية[٤] ، تجارة الجملة أو تجارة التجزئة ،

١– د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١ ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص٢٠٦.

٢– http://mawdoo3.com اخر زيارة كانون الثاني ٢٠١٦.

٣– د محمد علي رضا الجاسم ، القواعد الأساسية في الاقتصاد التطبيقي ، ١٩٦٩ ، ص٣٩٠.

٤– د.كريم مهدي ألحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٨٩، ص٢٩١ .

ويتميز التجار الصغار الذين يعتمدون على الجهد البدني من خلال الأعمال التجارية البسيطة بالحصول على أرباح قليلة تكفي لتأمين متطلبات المعيشة ، ومن خلال نصوص القانون لا يخضعون للنظم المحاسبية الدفترية ولا تنطبق عليهم قواعد الإفلاس أو الإشهار وذلك لقلة العوائد التجارية التي يحصلون عليها[١] ، بعكس الحال مع الشركات الكبيرة والتي تتميز بضخامة الموارد وخطوط الإنتاج وكثافة العمالة وبالتالي فهي تتميز بضخامة الأرباح الاقتصادية بما يعني خضوعها لقوانين الضرائب والإشراف المحاسبي والقانوني وغيرها كما تعتبر جميع الشركات ذات الصفة الربحية بأنها تدخل ضمن مفهوم التاجر[٢] .

وتتدخل الدولة أحياناً في الحقل التجاري لتنظيم مصالح الاقتصاد الوطني فمثلاً قد تقوم الدول بفرض نظم وضرائب للحد من الاستيراد للسلع من الخارج والتي من شأنها أن تسبب الإغراق وتلحق الضرر بالصناعة الوطنية ، كما قد تفرض قواعد محددة أو تشترط الحصول على تراخيص محددة لمزاولة بعض الأنشطة التجارية كما تقوم الدول أحياناً بعقد اتفاقيات دولية أو معاهدات لتنظيم التجارة البينية بما يضمن تحقيق مصالح لكلا الطرفين[٣] والتجارة لا تبتعد عن الاقتصاد فهما وجهان لعملة واحدة فلا توجد دولة دون نشاط تجاري بما يتضمنه من أرباح أو خسائر ، والتجارة نظام قائم منذ الأزل وسيظل قائماً طالما وجدت حياة فلا يوجد من يمكنه الاكتفاء بما يملكه دون

١- د.باسم محمد صالح ، مصدر سابق ، ص٩٥.

٢- علي عباس فاضل ألساكني ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية (مع إشارة للعراق) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم العلاقات الاقتصادية ، ٢٠٠٩، ص١٠.

٣- د.عامر عياش عبد،د. احمد خلف حسين خلف الدخيل ، دستورية الضرائب في العراق ، جامعة تكريت ، ٢٠١١ ، ص١.

الحاجة لما يقدمه الآخرين من خدمات وسلع بشكلٍ مستمر بما يساهم في تحقيق التكامل بين الجميع سواءً على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول[١].

ثانيا–الطبيعة القانونية للإعمال التجارية

الأنشطة التجارية عرفت تطوراً في مفهومها القانوني ، فمفهوم التجارة ينحصر في معناها الاقتصادي في عملية الوساطة بين المستهلك والمنتج ، في حين يشمل معناه القانوني بالإضافة إلى المفهوم الاقتصادي أعمال التحويل والتصنيع وأنشطة الخدمات والأعمال البنكية وهذه جميعها أعمال تجارية ينظمها القانون التجاري بل أكثر من هذا هناك مجموعة من الأعمال التي كانت تعتبر بصفتها مدنية ثم تم ضمها إلى العمل التجاري وعلى سبيل المثال–عملية استخراج النفط وعملية بيع العقار ، كذلك الحال بالنسبة لتطبيق القانون التجاري على غير التجار بالنسبة للكمبيالة عندما تسحب من غير التجار وعند الاكتتاب بالأسهم والسندات ، فهذا التوسع في الأعمال التجارية جاء نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والمالي،الشيء الذي جعل البعض يقول بان القانون التجاري هو قانون الأعمال بصفة عامة[٢] .

الفرع الثاني : أهمية التجارة في التنمية الاقتصادية

تختلف أهمية التجارة بين الدول حسب نسبة اعتماد الدولة على إيرادات التجارة ، حيث تكون للتجارة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول التي تعتمد إلى حد كبير على ما تصدره من منتجات متنوعة ، وتحديد فيما إذا كان إنتاجها يتركز بسلعة واحدة أو بسلع أو بضائع وخدمات متنوعة ، وتعتبر التجارة

١– د.كريم مهدي ألحسناوي ، مصدر سابق ، ص٢٩١.

٢– ايناس محمد راضي ، تعريف القانون التجاري مع توضيح أهم خصائصه ، كلية القانون ، جامعة بابل/٢٠١٤.منشور على /http://www.uobabylon.edu.iqموقع الانترنت وأخر زيارة له ، كانون ثاني ، ٢٠١٦

المقياس بالنسبة لجميع الدول بما يخص الرفاهية الاقتصادية ؛ لان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط الإنتاج والرفاهية الاقتصادية[١] ، ويمكن إيجاز أهمية التجارة وكما يلي:

١-إشباع حاجات الإفراد الاقتصادية

هناك آثار واضحة للتجارة على التنمية الاقتصادية، فنلاحظ التجارة هي وسيلة لزيادة التنمية الاقتصادية للشعوب ، حيث تمكن الإفراد من إشباع حاجات لا يمكن إشباعها إلا عن طريق التجارة ، ولا توجد دولة تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد الاقتصادية والتي تغطي جميع احتياجاتها وذلك بسبب اختلاف الدول من توافر المواد الأولية والكفاءات الفنية ورؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ومستوى التقدم التكنولوجي فتلجأ الدول إلى تعويض النقص الحاصل لديها عن طريق التجارة[٢] ، تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليها[٣] .

٢-تساهم التجارة في توسيع حجم السوق

تساهم التجارة بتوسيع حجم السوق بشكل كبير ، وذلك بسبب حاجة بعض الصناعات إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها نظراً لطبيعة إنتاجها

١-د.كريم مهدي ألحسناوي ، مصدر سابق ، ص٢٩٤.

٢-د.عبدالهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، ٢٠٠٩ ، ص٢١.

٣- عبد المطلب عبد الحميد – النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٧٣.

الكثير ، وهنا يبرز دور التجارة في حالة كون السوق المحلي غير كاف لتصريف منتجات تلك الصناعات فيتم البحث عن أسواق بلدان أخرى عن طريق التجارة[١] ، كما إن التبادل التجاري يحفز الدول على زيادة إنتاجها من سلع معينة، وبالتالي إشباع احتياجات السوق المحلي والعالمي ، وتجعل كل دولة متخصصة بإنتاج سلعة وبضائع أو خدمات معينة، وتصديرها إلى الدول الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية[٢]، وتُعد مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية[٣].

٣-تساعد التجارة في استغلال الموارد الطبيعية

إن التجارة من أكثر الوسائل المناسبة التي تساعد الدول على استغلال الموارد الطبيعية مثل استخراج الثروات الطبيعية كالنفط – الفحم – خامات الحديد – الفوسفات...الخ ، وكذلك استغلال الموارد البشرية الموجودة بشكل امثل[٤] ، والحصول على اكبر إنتاج من هذه الموارد[٥].

١- جون ويستورد ، إعداد خطط التسويق ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٨.

٢- د.عبد الهادي عبدالقادر سويفي ، مصدر سابق ، ص٢٢.

٣- رشاد العطار وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص١٦ .

٤-يُعد استغلال الموارد الطبيعية من قبيل الإعمال التجارية لدخولها في مفهوم النشاط ألاستخراجي ، مثل استغلال منابع المياه الجوفية في بيع المياه المعدنية ، وللمزيد انظر د. د.محمد فريد ألعريني-د.هاني دويدار ، أساسيات القانون التجاري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٥٠.

٥- د. عبد الهادي عبد القادر سويفي ، مصدر سابق ، ص٢٥.

٤- التجارة وأثرها في العلاقات السياسية:

التبادل التجاري القوي بين أي دولتين أو أكثر يؤدي إلى تقوية العلاقات السياسية بينهما ويوطدها ، الأمر الذي يعزز من العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بحيث تقوم الدول بإبرام العديد من الاتفاقيات والصفقات التجارية والاستثمارية من خلال استيرادها وتصديرها لسلع معينة ، معينة ، وقيام مصالح اقتصادية مشتركة ، تعتبر بمثابة شريان الحياة مع مع الدول الأخرى، فمن خلالها يتم التبادل العلمي والثقافي والحضاري بين بين الدول تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا ، إقامة العلاقات الودية الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها، الهادفة لإزالة الحدود وتقصير المسافات بين الدول، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية صغيرة تستفيد من سبل التجارة لتقوية علاقاتها[١].

٥- اثر التجارة في إجراء التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية

تكمن هذه الأهمية من خلال التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة الاجتماعية ، وتوسيع فرص الاختبار للمستهلكين فيما يخص الاستهلاك وتحقيق التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية ، والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار

١- رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، ج١، دار الرضا للنشر، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٧.

مناسبة نسبيا[١].

وفي رأي الباحث فان التجارة هي العملية الشاملة في المعنى للحصول على المال الذي يكرس في التنمية الاقتصادية ، ويكون ذلك بالمبادلة ، والمبادلة تكون بالربح كما إن التجارة تشمل على العديد من الأمور منها البيع والشراء ، والتي تكون ثنائية بين فردين أو تكون بين عدة إطراف وتسمى التجارة متعددة الجوانب.

المطلب الثاني

خصائص التجارة والسياسة الناجحة في إدارتها وأثرها في التنمية

يتميز العمل التجاري بعدة خصائص هي التي اقتضت استقلاله بقانون خاص بها يحدد السياسة الناجحة والأمثل لإدارتها ، فيكون قادراً على التلاؤم والانسجام مع خصائص البيئة التجارية وكما يلي:

الفرع الأول :خصائص التجارة

للتجارة جملة من الخصائص والتي يمكن إيجازها بما يلي:

١- اعتماد التجارة على السرعة

على خلاف الإعمال المدنية التي تتسم بالبطء والاستقرار النسبي من خلال المناقشة والمساومة وتمحيص ما يعرض عليهم فإن العمل التجاري يتسم بالسرعة والتكرار ، فكلما تكررت العمليات التجارية كلما تحققت الإرباح بنسبة

١-رشيد العطار وآخرون ، مصدر سابق ، ص١٣.

أكبر[١] ، ومن ثم جاء تزايد اعتماد التجارة على الإعلان والترويج والدعاية للمنتجات في الوقت الحالي ، ومن مظاهر السرعة انه في كثير من الأحيان تباع السلع قبل شرائها وعند شرائها تسلم من البائع الأول إلى المشتري الثاني ، وان خاصية السرعة تجعل التجار يعتمدون في الوقت الحاضر على تقنيات الاتصال السريعة ، من هاتف وانترنت وفاكس[٢] ، إذ انه في كثير من الأحيان تبرم الصفقات الكبيرة والمهمة بمجرد مكالمة هاتفية أو مراسلة على الفاكس وحالياً بواسطة البريد الالكتروني ، وان السرعة هي روح التجارة، فإن التاجر سعياً وراء تحقيق الكسب والاستفادة من تقلبات الأسعار وتفادياً لتلف البضائع يقوم في كل يوم بإبرام العديد من العمليات التجارية ، لذلك واستجابة لهذه الخاصية تعمل قواعد القانون التجاري على كفالة السرعة عن طريق تبسيط إجراءات انعقاد العقد التجاري الذي لا يشترط فيه ان يرد كتابه[٣] ، إذ يمكن إثباته بكافة الوسائل–وعن طريق تبسيط تداول الحقوق الذي يتم بكل سهولة كما هو الحال في الأوراق التجارية عن طريق التظهير مثلا– تظهير الكمبيالة أو الشيك–أو بمجرد التسليم–الأسهم لحاملها مثلا– وعن طريق تبسيط إجراءات حصول الدائن المرتهن على حقه بسرعة وعن طريق تقصير مدد تقادم الالتزامات التجارية كما ان عامل السرعة هذا كان احد أهم العوامل وراء إرساء نظام القضاء التجاري كنظام التحكيم الدولي والذي يمكن اللجوء

١–د.مصطفى كمال طه ، أساسيات القانون التجاري–دراسة مقارنه)–الإعمال التجارية–التاجر–المؤسسة التجارية–الشركات التجارية–الملكية الصناعية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٠.

٢– رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٣.

٣–http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=2456 آخر زيارة للموقع ، كانون ثاني ، ٢٠١٦

إليه في المنازعات التجارية السريعة [١].

٢-اعتماد التجارة على الائتمان :

يهتم القانون التجاري بالائتمان اهتماماً بالغاً ويتمثل الائتمان في منح المدين أجلاً للوفاء، فالتاجر غالباً ما يحتاج إلى فترة زمنية أي إلى أجل للوفاء ولتنفيذ تعهداته، إذ هو كثيراً ما يقوم بشراء بضائع جديدة قبل أن يتمكن من قبض ثمن البضاعة المبيعة أو من تصريفها بكاملها، ومن هنا تأتي أهمية الائتمان في الحياة التجارية و بالتالي أهمية القانون التجاري الذي ينظمه[٢] ، والائتمان هو عصب التجارة إذ الغالب ان العمليات التجارية تعقد لأجل ، فالبنك يقرض الأموال سواء للتاجر أو لغيره على ان تسدد في اجل معين ، وتاجر الجملة يبيع لتاجر نصف الجملة على ان يسدد الثمن بأجل والمصنع يبيع متوجاته للموزع أو لمصنع أخر وفق نفس المبدأ ، وهكذا يرتبط التجار فيما بينهم بعلاقات متشابكة قوامها الثقة المتبادلة فيكون كل واحد منهم دائناً ومديناً في الوقت نفسه[٣] ، وتعدد وسائل وتقنيات الائتمان التجاري وأهمها القروض والإيجار الائتماني والسندات والخصم والكمبيالة والسند لأمر واقتراض تضامن المدينين في الميدان التجاري وتضامن المظهرين للكمبيالة[٤]...الخ وكفالة إطراف العملية التجارية هم في حاجة إلى الائتمان لمزاولة نشاطهم ، فالمنتجون هم في حاجة للائتمان لتمويل استثماراتهم

١-د.فوزي محمد سامي-د.فائق محمود الشماع ، القانون التجاري -الأوراق التجارية ، العاتك لصناعة الكتاب ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١٢١.

٢-د.محمد فريد العريني-د.هاني دويدار ، أساسيات القانون التجاري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٨.

٣- د.مصطفى كمال طه ، مصدر سابق ، ص١٢.

١- د.فوزي محمد سامي-د.فائق محمود الشماع ، مصدر سابق ، ص١٢.

الصناعية والتجار هم في حاجة إليه لشراء السلع التي سيعيدون بيعها والمستهلكون في حاجة إليه للحصول على ما يحتاجون إليه من مواد[١].

٣-حرية الإثبات وفض المنازعات

طبقاً لهذه الخاصية يجوز إثبات التصرفات القانونية بكافة الوسائل بما الوسائل بما في ذلك الكتابة وشهادة الشهود والقرائن والدفاتر التجارية والمراسلات[٢] ، ويترتب على حرية الإثبات في هذه المواد التجارية نتيجة بالغة الأهمية بالنسبة للتجار ألا وهي جواز إبرام الصفقات التجارية عن طريق الاتفاقات الشفهية[٣].

ويرى الباحث ضرورة تنشيط العملية التجارية وتوسيع آفاقها سعياً لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ، وان دعم الإنتاج المحلي والوصول إلى نوع من التوازن بين الصادرات والواردات وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام ومشتقاته إلى الخارج هو الاتجاه الأمثل لتنشيط التجارة الخارجية ، ونلاحظ وجود عجز شبه دائم لدى العراق في الميزان التجاري للصادرات بمقارنتها مع الواردات ، وقد أصبح من الضروري الاهتمام بزيادة الصادرات وتنميتها ووضع الخطط الإستراتيجية لذلك بما يخدم تنشيط التجارة الخارجية بشكل خاص وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق بشكل عام، لاسيما ان الصادرات الخارجية تلعب دوراً مهماً وفاعلاً في الاقتصاد الوطني وتطوير التنمية الاقتصادية ، وجعل قطاع التجارة ينصب بشكل أساس في خدمة الإنتاج المحلي.

١-د.مصطفى كمال طه ، مصدر سابق ، ص١٢.
٢- د.محمد فريد ألعريني-د.هاني دويدار ، مصدر سابق ، ص٢٦.
٣-د.مصطفى كمال طه ، مصدر سابق ، ص١١.

الفرع الثاني: السياسة الناجحة لإدارة التجارة

هناك رأيين بشأن سبل السياسة الناجحة الواجب إتباعها لتفعيل دور التجارة الدولية [١]ومدى مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية كبيرة وبالمستوى المطلوب وكما يلي:

المحور الأول: سياسة الانفتاح الاقتصادي:

إي خضوع التجارة الخارجية إلى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع ، وإن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعاً وقادراً على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل إلى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج إلى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة ، إن سياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي يعُد من المرتكزات الأساسية الاقتصادية الناجحة والذي يركز حول اتخاذ الدول الإجراءات والتدابير اللازمة والتي تراها مناسبة لتنشيط واقع القطاع التجاري لخدمة عملية التنمية الاقتصادية من خلال وضع برامج تنموية متعددة ، وتشجيع الصادرات الوطنية ورفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وتطور التجارة الحرة ، ويدخل ضمن السياسات التجارية توقيع العديد من الاتفاقيات التي تعنى بالتجارة مع البلدان العربية والإقليمية[٢].

١–يعبر مصطلح التجارة الدولية بمفهومه الشامل عن كل الصادرات والواردات السلعية والخدمية بما في ذلك انتقال رؤوس الأموال في صورة استثمارات وكل ذلك يتم وفق ضوابط قانونية محددة.وهنالك مدرستين تحدد أسس التجارة الدواية:الأولى–تعتنق المذهب الاشتراكي والثانية:تعتنق النظرية الكلاسيكية وللمزيد راجع الدكتور مصلح الطراونه–والدكتورة ليلى لعبيدي مامين ، منظمة التجارة العالمية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص٢٥.

٢–د.عبدالرزاق حمد حسين الجبوري ، مصدر سابق ، ص٢٢٧.

المحور الثاني: سياسة الحماية التجارية:

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد مستطاع مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي[١] ، ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة .

إن العالم يعاني حالياً من تصاعد الاتجاهات نحو الحماية التجارية بفعل الأزمة المالية العالمية وقد تبنت بعض الدول شعارات لحث مواطنيها على شراء منتجاتها فقط دون منتجات الآخرين ، فيما اعتمدت الدول الرأسمالية سياسة الحماية التجارية منذ تاريخ قديم إذ لجأت إليها الحكومات الوطنية تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بهدف حماية منتجاتها الوطنية لمختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة ، بهدف ضمان الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها، ويتمثل الهدف الأساسي من سياسات الحماية التجارية هي رفع مستويات التوظف في الدول وحماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية بصفة خاصة عندما تكون الصناعة ناشئة أو جديدة وتحتاج إلى فترة من الحماية حتى تستطيع ان ترفع من قدراتها التنافسية في مقابل الصناعات الناضجة في الخارج ، وهناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء بدون حماية كمعدات

١- منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر ، ط١٩٦٨ ، ص ١٨٣. ٢ .

الدفاع أو الغذاء ، والتي تهديد استقلال الدولة [١] ، ولكي تكون هذه السياسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بصفات معينة تتمثل في أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة ، ويجب ان تبنى على تشريعات قانونية معتدلة لا يتضرر منها المستهلك مع مراعاة المصلحة العامة ، ودعم الصناعة المحلية حتى تتوافر لها فرص النجاح[٢].

ويرى الباحث بان هنالك جملة مبررات والتي تقوم بها الدولة لغرض الحماية التجارية تتمثل في حماية الصناعات الوطنية من الصناعات المنافسة التي توجد في الدول المصدرة ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأثير المباشر على الإنتاج والأسعار والاستهلاك وتشجيع الصناعات المحلية ، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة التي تؤدي إلى تطوير التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني

أهداف وتحديات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية جملة من الأهداف تسعى الدول الراغبة بتطوير التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها ولكن هذه الأهداف تصطدم بجملة من التحديات والعقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية ، وهذا ما سوف نتناوله بالمطلبين التاليين:

١- جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٠.

2- ww.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_22545_1137.docx

المطلب الأول
أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ومتنوعة وسوف نتناول بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وكما يلي:

١-زيادة الدخل القومي:

يعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية ، ولا سبيل القضاء على المشاكل الاقتصادية ألا بزيادة الدخل القومي ، والذي نقصد بزيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي والمتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة[١] ، وكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل تكون منخفضة ، عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء[٢].

٢- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة أفضل من بين الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية

١-د فريد احمد قبلان ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-الواقع والتحديات ، ط١ ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ ، ص٣٠

٢-د.عبدالهادي عبدالقادر سويفي ، مصدر سابق ، ص٧٩.

للحياة وتحقيق مستوى ملائم من الصحة والتعليم والخدمات..الخ ، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان بالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات[١].

٣-الاطمئنان والاستقرار للإفراد:

من خلال خلق البيئة السياسية وتفعيل الدور السياسي للدولة في هذه البيئة ، وإقامة علاقات واسعة النطاق مع دول العالم والمنظمات الدولية وغير الدولية والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي واطمئنان الإفراد في الدولة على شئونها الداخلية والخارجية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وسلامة الأرض وسلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها ، وهذا يؤثر بشكل مباشر وفعال في عملية التنمية الاقتصادية ، وكذلك الحال بتحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والأمن والحماية للمصلحة العامة والخاصة ، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي ، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية ، والذي يؤدي بدورة إلى زيادة الإنتاج وتطوير عملية التنمية الاقتصادية[٢].

٤-الأمن التنموي

وهو إيجاد المزيج المناسب من التدابير الرسمية والسوقية والتنموية التي ترمي إلى مساعدة المواطنين على تجاوز التقلبات الاقتصادية والتعافي منها، وهو أمر ظل يشكل أحد التحديات الاقتصادية القائمة منذ أمد بعيد،

١-د.باسم محمد صالح ، مصدر سابق ، ص٩٣.

٢- د.زكريا مطلك الدوري ، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم وعمليات ومحاولات دراسية) ، ط١ ، عمان ، دار ٣ اليازوري العالمية للنشر والتوزيع ، ص ٨٨ .

والتي تحمل بين طياتها آثاراً جانبية سلبية، والتي يمكن تجنبها بطرق وأشكال شتى من التأمين والمساعدة في الميدان الاجتماعي وبذل الجهود الايجابية لحصول الدول النامية على حصة من نمو التجارة الدولية والمحافظة على البيئة بشكل يتماشى مع مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية والتي تساهم في تحقيق الغاية النهائية للدولة[١].

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية

هناك تحديات جوهرية مختلفة تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتعيق تحقيق أهدافها والتي يمكن إيجازها بما يلي:

١-التبعية الاقتصادية:

إن الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن النمو والتطور بدون أسواق شاسعة تمكنها من بسط نظمها ومناهجها الاقتصادية التي تعتبر ألأساس لتحقيق مصالحها وأطماعها وهذه ألإطماع تنحصر في استنزاف الثروات الاستخراجية واستنزاف الطاقات المادية والبشرية للدول النامية، مع حصر النمو الاقتصادي لهده الدول في قطاعات التعدين والزراعة، لكي تؤمن المواد الخام، وبالتالّي زيادة الغني في غناه وليستمر الفقير في فقره، وتظل الدول النامية في حاجة دائمة إلى استثمارات وأموال وصناعات تلك الدول، وهذا ما يجعلها في تبعية اقتصادية دائمة ، فمثال تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها سوقاً لترويج منتجاتها المصنعة، وممولاً لها بالمواد ألأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات،

١-د. مصلح الطراونه-والدكتورة ليلى لعبيدي مامين ، مصدر سابق ، ص١٦٥.

فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية[١].

٢-ارتفاع معدلات البطالة:

إن ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير يلعب دوراً سلبياً في التنمية الاقتصادية ، إذ أن لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية جسيمة تتمثل في حجم الدخل وتوزيعه ، ويتمثل التأثير في حجم الدخل والناتج المحلي ، وتغير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغير مستوى الأجور ، ولها آثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والواردات وضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي إلى تأثيرات في العرض والطلب في السوق والذي تعني عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في التنمية الاقتصادية[٢].

٣- ضعف البنى الاقتصادية وضيق حجم السوق المحلية:

خلّف الاعتماد المرتكز على النفط كثير من مواطن الضعف في البنى الاقتصادية ، فمسيرتها متذبذبة حسب تذبذب أسعار النفط العالمية مما أدى إلى التأثر المباشر بالسلب على التنمية الاقتصادية وتعطيل المشاريع القائمة وعدم القدرة على إقامة مشاريع جديدة وعدم وجود الأسواق الكبيرة القادرة على مواكبة التطورات الدولية ، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات المصرفية ومنظومة الكهرباء والاتصالات والطرق والسدود وعدم إمكانية تصريف النفايات والتخلص منها كلها عوامل بنى تحتية تساهم في تأخير وإعاقة المشاريع التنموية [٣].

١- نورالدين زمام ، القوى السياسية والتنمية ، دراسة في سسيولجية العالم الثالث ، دار الكتاب العربي ، الطبعة١ ٢١١٣ ، ص ١٦٦ .

١- علي عباس فاضل ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ ، ص١١.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، شركة شركة كركي للنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، صـ١٠٤.

٤- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

نسبة إشراك المرأة في العمل الاقتصادي منخفضة بسبب واقع المجتمع المجتمع والمعايير الثقافية التي تقف حاجزاً أمام النساء اللائي يعملن خارج خارج البيت مما يحدد من نسبة مساهمتهم في نتائج التنمية هذا راجع إلى إلى وجود فجوة في مؤشرات السياسة التجارية التي لها أثر مباشر على التنمية[١].

٥- ضعف القطاع الخاص في المشاركة في التنمية الاقتصادية:

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تكريس التنمية الاقتصادية، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها الاقتصادية ، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكاً أساسياً للدولة في التنمية الاقتصادية[٢]، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة والتي تجسد عمليات التنمية ، ولكننا نلاحظ هذا القطاع الهام يصطدم بعوائق إدارية وتنظيمية تحجم من دورة في التنمية الاقتصادية[٣].

٦-الفساد الإداري والمالي:

هو الوباء الذي يصاحب عملية التطور والتنمية الاقتصادية ، ولا يمكن فصله عنها بسهولة ، ويعتبر الفساد من المعوقات الاقتصادية الهامة التي تعترض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، ويتفق كل المختصين على ان ظاهرة الفساد تجتاح كل البلدان حتى المؤسسات التي استحدثت من اجل محاربة الفساد نفسها ، ولاسيما حين تحدث بعض الثغرات والنواقص داخل

١- د. نوفل قاسم علي الشهوان ، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص١٦.

٢-د.عبدالرزاق حمد حسين الجبوري ، مصدر سابق ، ص٢٠٦.

3 -Philipe Moreau Defarges « la Gouvernance » France : Que sais je ? , 2000 ,p20

المؤسسة الاقتصادية حينما يعتمد البعض إلى التلاعب والتغيير في مجريات العملية الاقتصادية لمصالحهم الشخصية والسيطرة عليها[١].

٧- عدم الاستقرار الأمني:

يعتبر الاستقرار الأمني عاملاً أساسياً لاستمرار التنمية الاقتصادية ونموها ويقصد بالاستقرار هنا استقرار الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي ومدى احترام حقوق الأفراد وضمان حرياتهم المشروعة في العمل وممارسة شتى أنواع النشاط الاقتصادي وما يكفل لهم تحقيق الأرباح وجني ثمار العمل والكفاح، ولا شك أن غياب حالة الأمن والاستقرار هذه ستخلف تقلبات اقتصادية تؤدي إلي عرقلة النشاط الاقتصادي القائم مما يؤدي بدوره إلي تحجيم نشاط التنمية الاقتصادية ، تأخذ حالة عدم الأمن أو عدم الاستقرار أشكالا مختلفة، تعتمد في تأثيرها وبعدها إلى مسبباتها الأساسية ، فإذا كان لأسباب سياسية أو عسكرية فإن تأثيرها يكون سريعاً، فيعرقل التنمية الاقتصادية ويشل حركتها بطريقة يصعب بها تحقيق الرفاه الاقتصادي ، وتسود حالة عدم الأمن والاستقرار لأسباب اجتماعية بفرزها المجتمع في شكل ارتفاع لمعدلات الجرائم والسرقات والتخريب والسطو من قبل معتادي الإجرام[٢].

١- مروة موفق مهدي ، الضمانات والحوافز القانونية التي تقررها قوانين الاستثمار العربية للاستثمارات الاجنبيه ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ ، ص٥٦.

٢- د. طه بامكار ، الإبعاد الأمنية للتنمية ، وأخر زيارة ، ك٢ ، ٢٠١٦. tahabamkar@yahoo.co-١

الخاتمة

في نهاية البحث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي رايتها ضرورية وكما يأتي:

أولاً-الاستنتاجات

١- التنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين وطنية ، تقتضي التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، وتلعب السياسة التجارية السليمة دور في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والبشرية واستغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

٢- تعُد أهداف التنمية الاقتصادية من أهم السبل التي يمكن عن طريقها تحقيق رقي المجتمع بالكامل ورفع مكانة الدولة بمختلف مؤسساتها وخدماتها بين دول العالم .

٣- الشراكة الدولية والتكامل التجاري الإقليمي من خلال عقد اتفاقيات تجارية وتحرير حركة التجارة وإصلاح الهيكل الإداري من أهم الاستراتيجيات التي تساعد على تطوير التجارة في مدة زمنية قصيرة لان هذه الشراكة على المستوى الدولي تساهم في وضع سبل مختلفة وإمكانات متعددة التنمية الاقتصادية.

٤- للتبادل التجاري الداخلي والخارجي دور فاعل في التنمية الاقتصادية وانتعاشها ، وتنشيط دور الاستثمار الأجنبي في فتح مشاريع إستراتيجية هامة لها تأثيرها المباشر في السوق المحلية.

٥- تعتبر السياسة التجارية وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات العلمية وانتقال رؤوس الأموال وتدريب الأيدي العاملة المحلية وتشجيع الصناعات الوطنية.

٦- إن مجال التجارة الدولية من المجالات التي تعتمدها الدولة للخروج من حالة العزلة ، والبحث عن طريق لتصريف المنتجات والاستفادة من فروق الأسعار أي الربح السريع.

ثانياً-التوصيات

١- العمل على تطوير البنى التحتية وزيادة حجم التبادل التجاري الخارجي وتحسين كفاءة الأجهزة الإدارية المختصة ومحاولة القضاء على الفساد الإداري والمالي ومعالجة الاختلال الهيكلي ومحاولة السيطرة على العجز المالي والحكومي والمحافظة على الانضباط النقدي.

٢- دعم وإنشاء المناطق التجارية الحرة لما لها من مزايا وخصائص تساعد في عملية التنمية الاقتصادية.

٣-إنشاء محاكم تجارية متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بالتجارة لاطمئنان المصدرين والموردين على سير مشاريعهم التجارية.

٤-تفعيل دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية ، واقتصار دور الدولة على ممارسة الدور الرقابي فقط.

٥-من الضروري أن لا ننسى أن يتم إحداث تغييرات في البرامج الأمنية داخل البلد بشكل جذري لان من غير المعقول أن يتم تحقيق إجراءات تنموية و العامل الأمني غير مستقر.

٦- اللجوء إلى مبادئ الشراكة العالمية في التجارة من اجل تحقيق الغايات باعتبارها هي العملية التي تدعم استراتيجيات تحقيق الأهداف بشكل عام و شامل و دون حدوث قصور في بعض الجوانب والمجريات .

ومما لا شك فيه ان مستقبل التجارة في العراق سيبقى في مستوى ضعيف في هذه الفترة والفترة القادمة بسبب التحديات التي تواجه التجارة العراقية وانخفاض أسعار النفط وتأثرها المباشر بالوضع الأمني والاقتصادي

غير المستقر وانخفاض معدلات الإنتاج بشكل عام ، وتطور التجارة مرهون بالتصدي للمعوقات والمحددات التي تواجهها في ظل التطورات العالمية المتسرعة وظهور التكتلات الاقتصادية والمنظمات التجارية الدولية وبقاء العراق بعيدا عنها ، الأمر الذي يعني ركود التنمية الاقتصادية في البلاد بسبب الأزمات المتلاحقة ، والطريق نحو التنمية الاقتصادية لا يزال طويلا .

المصادر :

أولاً-الكتب القانونية

١-د.باسم محمد صالح ، القانون التجاري ، النظرية العامة -التاجر-العقود التجارية-العمليات المصرفية-القطاع التجاري الاشتراكي ، دار السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٥ .

٢-جون ويستورد ، إعداد خطط التسويق ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩.

٣-جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ٢٠٠٦ .

٤- حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ، ٢٠٠٤.

٥- رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،١٩٩٩ .

٦- رشاد العطار وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٠.

٧- رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، ج١ ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، ٢٠٠٠.

٨-د.زكريا مطلك الدوري ، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم وعمليات ومحاولات دراسية) ، ط١ ، عمان ، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع ، دون سنة طبع.

٩- صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دار الفجر للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٠ .

١٠- د.عامر عياش عبد- د.احمد خلف حسين خلف الدخيل ، دستورية الضرائب في العراق ، تكريت ، ٢٠١١ .
١١- د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط١ ، الأردن ، ٢٠١٤ .
١٢-عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ١٩٩٩ .
١٣- د.عبد الهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، ٢٠٠٩.

١٤- علي عباس فاضل ألساكني ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية (مع إشارة للعراق) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم العلاقات الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .
١٥- علي عباس فاضل ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .
١٦-علي محمد أحمد أبو العز ، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي ، ط١ ، دار النفائس ، الأردن ، ٢٠٠٨ .
١٧- د فريد احمد قبلان ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الغربية- الواقع والتحديات ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
١٨-د.فوزي محمد سامي-د.فائق محمود الشماع ، القانون التجاري -الأوراق التجارية ، العاتك لصناعة الكتاب ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٨٦.
١٩-د.كريم مهدي الحسناوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٨٩.

٢٠- د فريد احمد قبلان ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الغربية- الواقع والتحديات ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٢١-د.مصطفى عبد القادر ، تسويق السياسة والخدمات ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٢٢-د.محمد القليوبي ، القانون التجاري(المبادئ العامة-الشركات التجارية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٢٣-د محمد علي رضا الجاسم ، القواعد الأساسية في الاقتصاد التطبيقي ، ١٩٦٩.

٢٤- د.محمد فريد العريني-د.هاني دويدار ، أساسيات القانون التجاري ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

٢٥- محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر، ١٩٩٣.

مصطفى رشدي شيحة ، الأسواق الدولية-المفاهيم والنظريات والسياسات ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، ٢٠٠٣ .

٢٦-د.مصطفى كمال طه ، أساسيات القانون التجاري-دراسة مقارنه-الإعمال التجارية-التاجر-المؤسسة التجارية-الشركات التجارية-الملكية الصناعية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٢٧-منيس أسعد عبد المالك ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار المعارف ، مصر، ط٣ ، ١٩٦٨ .

٢٨-نورالدين زمام ، القوى السياسية والتنمية ، دراسة في سسيولجية العالم الثالث ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ٢٠١٣ .

٢٩-د. نوفل قاسم علي الشهوان ، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٦.

ثانيا-أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير

١-مروة موفق مهدي ، الضمانات والحوافز القانونية التي تقررها قوانين الاستثمار العربية للاستثمارات الأجنبية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧.

ثالثا-المؤتمرات والتقارير

١-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، شركة شركة كركي للنشر، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٩.
٢-التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠١١ ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، نيسان٢٠١٢.

رابعا- المصادر الأجنبية

1-Philipe Moreau Defarges « la Gouvernance » France : Que sais je? 2000 .

خامسا -مواقع الانترنيت

1. http://mawdoo3.com
2. http://almadapaper.net/sub/07-715/p19.htm.

3. http://zianeprof.blogspot.com/2012/12/blog-post_4970.html
4. http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/07/blog-post_21.html
5. www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_1_22545_1137.docx
6. tahabamkar@yahoo.co3
7. http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=2456
8. http://www.uobabylon.edu.iq

المـلخـص:

تناولت في هذا البحث(التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية) مفهوم التجارة والتنمية الاقتصادية ، وكيفية إدارة موارد الدولة الاقتصادية وتفعيل القطاع التجاري وفقاً لإحكام القانون بما يخدم الحقوق الاقتصادية للأفراد أولاً والمصلحة العامة ثانياً ، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة وتوسيع الأسواق المحلية والاهتمام بالبنى التحتية وتعزيز التعاون بين الدول واندماجها في النظام التجاري العالمي وعقد شراكات تجارية مع عدة دول إقليمية ، وتعزيز دور القطاع الخاص في التبادل التجاري ، وسبل السياسة التجارية الناجحة وما هي المعوقات التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية واهم المعطيات التي تؤدي إلى تجاوزها من اجل ضمان أداء تنموي فعال ، والوقوف على أهم أهداف التنمية الاقتصادية.

ABSTRACT :

The study dealt with (trade and its role in economic development). The concept of trade and economic development and how the economic management of State resources. And activate the commercial sector in accordance with the provisions of the law . Serving the economic rights of individuals and the public interest first Second. Through optimum utilization of natural and human resources available and human resources available to .expand local markets and attention to infrastructure and promote cooperation between countries and their integration into the global trading system and contrict business partnerships with several regional countries Strengthening the role of the private sector in trade. And the ways of successful trade policy and showing the obstacles that impede the process of economic development. and the most important data that lead to overcome in order to ensure effective development performance. And stand on the most important economic development aims .